ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مستقبل الأحزاب الناشئة في العملية السياسية العراقية

حسين النجار

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مستقبل الأحزاب الناشئة في العملية السياسية العراقية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث/ الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة سياسيات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

حسين النجار/ صحفي، ماجستير نظم سياسية وسياسيات عامة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

حققت الاحتجاجات الجماهيرية في تشرين 2019، والتي عُرفت باسم (انتفاضة تشرين)، تغييرات واسعة في العملية السياسية العراقية. استطاع الشباب حينها طرح مطالب التغيير على الساحة السياسية، بعد أن حكمت الأحزاب السياسية المتنفذة منذ سنة 2003 بالطريقة التي رفضها جزء كبير من الشباب، بدءاً من احتجاجات شباط 2011.

وبرز خلال أيام الانتفاضة التفكير في أهمية إيجاد تنظيمات سياسية تسعى إلى تحقيق أهدافها وتمارس أنشطة في سبيل التغيير. لذلك، قام الشباب المتظاهرون، خصوصاً من شريحة الشباب، بتشكيل أحزاب سياسية أُطلق عليها (أحزاب تشرين أو الأحزاب الناشئة أو الأحزاب الشبابية)، وهذا ما سمح به قانون الأحزاب رقم (36) لسنة 2015. وبدأت هذه الأحزاب بممارسة دورها في العملية السياسية من خلال الاشتراك في الانتخابات وممارسة دور المعارضة السلمية.

تهدف هذه الورقة إلى البحث في إشكاليات عدة طُرحت بعد انتهاء الانتفاضة، ومنها ما يتعلق بدور هذه الأحزاب وتأثيرها في العملية السياسية، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، وما هو مستقبلها في النظام السياسي.

أولاً: إشكاليات العملية السياسية

عانى العراق منذ الاحتلال من اشكاليات كبيرة، بدأت تفكك النظام السياسي السابق وانهياره، وشمل ذلك كل مفاصل الدولة العراقية، وانهارت الوظائف الاقتصادية والخدمية للدولة، بعد عمليات نهب جميع دوائرها، كما تم حل الأجهزة الأمنية، وفقدت المؤسسات الرسمية جهازها الإداري لأسباب مختلفة، منها الهجرة والتقاعد والتصفية، [1] وحين تشكل مجلس الحكم كان تشكيله عموماً على أساس مكوناتي – ديني – إثني، بالإضافة إلى كبار المسؤولين وغيرهم على نفس الأساس، ويمكن القول أنه من هنا بدأت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى عملية فرز بين المجتمع العراقي وبين القوى الحاكمة. [2]

1 - لطفي حاتم، العولمة الرأسمالية والكفاح الوطني الديمقراطي، دار الرواد المزدهرة، العراق، 2018، ص118.
2 - كاظم حبيب، كاظم، الانتفاضة التشرينية 2019 في العراق – العوامل والقوى المفجرة لها وأهدافها واتجاهات تطورها، دار الرواد المزدهرة، العراق، 2021، ص 62.

وفي سياق ذلك، تم التصويت على الدستور الدائم، الذي يُعدّ من أفضل الدساتير العراقية، كونه احتوى على مواد عديدة تضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحريات، والمساواة بين العراقيين. كما نظّم العلاقة بين الإقليم والمركز، ورتب علاقات الفصل والتعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومع ذلك، ظهرت خلافات عميقة بين القوى السياسية المختلفة حول شكل وطبيعة النظام السياسي الجديد، واستخدمت في ذلك مختلف الأدوات المشروعة وغير المشروعة.

ورغم أنه لم تكن هناك مواجهة واضحة بين هذه القوى حول القضايا الطائفية والمذهبية والقومية، إلا أنها استُخدمت كذريعة فقط، إذ كان الصراع فعلياً من أجل السلطة وما توفره من امتيازات وجاه ومصالح، مع إهمال واضح للقضايا الاجتماعية والاقتصادية المهمة الأخرى. وفي الوقت نفسه، كان هناك صراع آخر مع بقايا النظام السابق، كما استُخدم العراق ساحةً للصراع بين الدول الإقليمية والدولية، ما أتاح لدعاة المشروع المحاصصاتي بسط نفوذهم من خلال ترسيخ الطائفية السياسية بدلاً من المواطنة والديمقراطية. [3]

تم استغلال العملية الانتخابية، التي تُعدّ إحدى ركائز الديمقراطية، للهيمنة على السلطة، في ظل بروز المشاريع الطائفية وغياب المنافسة السياسية والبرامج الانتخابية. وأصبح مصدر القرار محصوراً بيد من يدّعي تمثيل الهويات الفرعية، مما وضع بلدنا في حلقة مفرغة لا تتيح إمكانية تحقيق الديمقراطية الحقيقية. واستُغل غياب قانون الأحزاب حتى عام 2015، مما أدى إلى تشكيل قوائم شيعية وسنية وكردية ومسيحية وتركمانية، وهكذا.([4])

استمرت العملية السياسية في المعاناة من إشكاليات عديدة، منها: عدم تشريع الكثير من القوانين، أبرزها قانون النفط والغاز، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون المجلس الاتحادي. كذلك، لم تُفعَّل العديد من فقرات الدستور المتعلقة بالفصل والتعاون بين السلطات. كما برزت إشكالية دستورية تتعلق بالحقوق الفيدرالية للمحافظات التي تشكل أقاليم، بالإضافة إلى مشكلة «الكتلة الأكبر» التي تشكل الحكومة، مما أدى إلى تأخير تشكيلها عدة مرات، مع ضعف في أداء مجلس النواب في مجال الرقابة.

3 - جاسم الحلفي، التيار الديمقراطي في العراق.. الواقع والآفاق. العراق، مركز المعلومة للبحث والتطوير، العراق، 2013، ص162-160.

4 - ناظم نواف إبراهيم، العنف السياسي في العراق – دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، مؤسسة مسارات، الرافدين، العراق، 2015، ص 313-312.

ترسخت المحاصصة الطائفية من خلال القوى الرئيسية التي تفوز عبر خطاب المكونات كوسيلة وحيدة لضمان حصتها في السلطة، وترافق ذلك مع مظاهر الفوضى والانحلال وتفاقم الصراع. وراحت هذه القوى تبحث عن إمكانية البقاء في السلطة عبر آلية الانتخابات، فيما كانت تعيش في حالة من الخوف وعدم الثقة المتبادل. ومع ذلك، سلكت طريق التخادم للبقاء في السلطة، مما أدى إلى تغييب المعارضة الحقيقية. ولعب التوافق السياسي دوراً في عدم الاستقرار السياسي بسبب الأهداف المتعارضة التي تتبناها القوى السياسية، مما أفرز أزمة بنيوية تحدث عنها قادة سياسيون بارزون، وظهرت في ظل ذلك تحديات كبيرة.[5]

عانى الشعب العراقي من أزمات اقتصادية واجتماعية كبيرة، بعد أن كانوا يتطلعون إلى عيش رغيد. وكان من أسباب البؤس تركز المال والسلطة بيد الأقلية الحاكمة، مقابل أغلبية محكومة تعاني لنيل أبسط الحقوق. يأتي ذلك في ظل اعتماد كامل على قطاع النفط ورعايته من قبل القوى الماسكة بالسلطة، لما يجنيه من ريع لهم وللدولة، كما وفر لهم فرصاً عديدة للسيطرة على الدولة ومقدراتها. لذلك، ازدهر استيراد السلع والخدمات الرديئة عبر وسطاء فاسدين، مما أدى إلى غياب توظيف رؤوس الأموال في الصناعة والزراعة وتنمية القطاعات الأخرى.

لم يكن إهمال هذه القطاعات محض صدفة، بل هو نهج وُضع خلال فترة الاحتلال وواصلته القوى الحاكمة. وعلى هذا المنوال، لم تمتد يد الإعمار إلى البنى التحتية، وجرى نهب المرافق العامة، وتحولت البطالة إلى ظاهرة عامة، وازداد انتشار الفقر بفعل العوامل المذكورة أعلاه، يضاف إليها العنف والإرهاب والفساد وغياب الاستقرار السياسي، مع عدم وجود تخطيط استراتيجي أو رؤية مستقبلية. كل هذه الأسباب تدفع الناس إلى الاحتجاج والتظاهر.[6]

هناك العديد من الإحصاءات التي تشير إلى نسب عالية من حالات الفقر والبطالة وانتشار المناطق العشوائية وندرة الخدمات التي لم تنخفض منذ عام 2003. وبسبب الأزمة التي يمر بها البلد في تأطير الحريات وحجب الوصول والحصول على المعلومات، فإن الجهات المعنية بتوفير البيانات لا تمنحها بسهولة، وما تعلنه يكون دائماً محل شك وعدم اقتناع. فعندما يُعلن عن معدل الفقر من قِبل الجهات الدولية على أنه 35%، تتحدث الأرقام الرسمية عن 27% فقط،

5 - لطفي حاتم مصدر سبق ذكره ص 133-132.
6 - كاظم حبيب، الانتفاضة التشرينية 2019 في العراق – العوامل والقوى المفجرة لها وأهدافها واتجاهات تطورها، دار الرواد المزدهرة، العراق، 2020، ص9.

وذلك في عام 2019 وحده، وهي السنة التي شهد فيها العراق انتفاضة احتجاجية واسعة طالبت بالتغيير، وكان عمادها الشباب العراقي.[7]

وفيما يلي، جزء من الأرقام من جداول منشورة في دراسات عديدة، فوفقاً لجدول نشر في «مركز البيان»، بين فيه ان نسب الأموال المهدورة من قبل الوزارات بحسب تقرير لهيئة النزاهة بلغت بحدود 7 مليارات دولار، وفي جدول آخر، نشره المركز بيّن فيه ترتيب الفساد في العراق على صعيد دول العالم، وفيه لم يتخطى العراق المراكز العشرة الأخيرة، [8] وفي جدول آخر لدراسة نشرها الدكتور عامر حسن فياض، عرض فيه نسب البطالة للمدة 2006-2018، وكانت نسب البطالة تتراوح بين 20-15 في المائة، [9] واذا تناولنا موضوع العشوائيات فهناك جدول نشره الدكتور فارس كمال نظمي يتحدث عن 3687 مجمعاً عشوائياً وفق تقديرات سنة 2017. [10]

تترافق هذه الأزمات مع العديد من المشاكل الأخرى؛ فإذا بحثنا في جوانب التعليم والبطالة والصحة والخدمات العامة، سنجد صعوبات جدية في هذه القطاعات. أما في الجوانب الأخرى، فالسمة العامة ستكون ضعف البنى التحتية، وانتشار المخدرات، وارتفاع معدلات الأمية، وغياب الصناعة والزراعة، وعدم استغلال موارد السياحة، وأزمة عدم تطبيق الفيدرالية، والتدخلات الخارجية، وتزايد الديون، إضافة إلى مشكلات تتعلق بالبند السابع، وغيرها.

ثانياً: الاحتجاجات الجماهيرية

تطور الحراك الاحتجاجي منذ بزوغه في شباط 2011 وصولاً إلى انتفاضة تشرين 2019، واستثمر المحتجون جميع وسائل الاحتجاج السلمية، التي تنوعت مطالبها بين الخدمية والاجتماعية والمطلبية، وتطورت في أحيان عدة إلى مطالب سياسية تحدثت عن مكافحة الفساد أو تغيير سياسات الحكومة أو تحقيق مطالب الحريات العامة والعدالة، لذا كانت أحد أبرز عوامل استمرارية الاحتجاج هو الشعور بإمكانية تحقيق الأهداف المرجوة،

7 - علي طاهر الحمود، مجموعة باحثين، الاحتجاجات العراقية 2019 – نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة، كتاب مشترك بعنوان: الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار المدى، 2020، ص66-65.

8 - علي طاهر الحمود، مجموعة باحثين، مكافحة الفساد في العراق، أوراق سياساتية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العارف للمطبوعات، العراق، 2023، ص-31ص32 و ص78

9 - عامر حسن فياض وآخرين، العراق وحلم الدولة، دار انكي، العراق، 2021، ص149

10 - فارس كمال نظمي، مجموعة باحثين، الفقر مقاربة نظرية ونماذج تطبيقية من العراق والعالم، دار سطور، العراق، 2023، ص 43.

مع وجود تصميم وقوة ووعي متطور بالحقوق، فضلاً عن الرغبة بتحقيق الأهداف بموازاة ذلك الشعور بغياب الوطن والغضب من ذلك،[11] ونتيجة لذلك برز دور الاحتجاج تحت تأثير الضغوط الكبيرة التي مورست ضد القوى السياسية وادت إلى قبولها بعدد من المطالب ومنها مثلاً تشريع قانوني العمل والأحزاب، كذلك رفض تشريع قوانين حرية التعبير والتظاهر والحق الحصول على المعلومة، دون استشارة المجتمع المدني، ناهيك عن الذي تحقق في أكثر من موجة احتجاجية ومنه مثلاً تقليل امتيازات عدد من المسؤولين، وخفض عدد الوزارات، فضلاً عن تبني المشاريع الحكومية للمطالب المشروعة. [12]

أما فيما يتعلق بالحركة الاحتجاجية والظروف التي رافقتها، فقد جرى اعتبار أول موجة احتجاجية كبيرة في شباط 2011 تمريناً للفعاليات الاحتجاجية اللاحقة. كانت مطالبها في البداية خدمية، تطالب بفرص عمل وتوفير الكهرباء والمياه والصحة والتعليم. وفي مجراها، تحولت بعض المطالب إلى شعارات سياسية، وكان الشعار الأبرز هو «الشعب يريد إصلاح النظام»، وهو عكس الشعار الذي رُفع آنذاك في تونس ومصر «إسقاط النظام»، وكان يعبر عن وعي كبير ومباشر بأن الشعب يريد أن يعيش بكرامة تحت ظل الدستور والقانون.

واللافت أن المحتجين استخدموا وسائل التواصل الاجتماعي لغرض تنظيم الاحتجاجات وتحريكها، كما كانت التظاهرات سلمية تماماً، رغم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وكبت حرية التعبير. وفي المدة التي تلت احتجاجات 2011، خرجت عدة فعاليات احتجاجية في محافظات الأنبار والموصل وكركوك وديالى وصلاح الدين، جوبهت برفض واسع من السلطات الحاكمة. واستمرت هذه الفعاليات لفترة طويلة، مطالبة بالخدمات وإطلاق سراح الأبرياء وتحقيق إصلاحات سياسية، فيما كان هناك تضامن شعبي وسياسي مع مطالبها السلمية والمشروعة.

كما خرجت تظاهرات أخرى في 2013 تطالب بتخفيض رواتب المسؤولين وإلغاء تقاعدهم. [13] ونشير إلى خروج 186 فعالية احتجاجية في هذه السنة وحدها، وفق مسح إحصائي أجراه الباحث بالاعتماد على صحيفة «طريق الشعب".

11 - فارس كمال نظمي، الاسلمة السياسية في العراق – رؤية نفسة، مركز المعلومة للبحث والتطوير، دار عدنان للنشر والتوزيع، العراق، 2012، ص 95.

12 - علي حسين جابر، انتفاضة تشرين انعطافة هامة في الكفاح الوطني نحو التغيير والإصلاح الجذري المنشود، مجلة الثقافة الجديدة، العراق، العدد 247-246 تشرين الثاني 2021، ص 73.

13 - عبد الجبار عيسى عبد العال، احتجاجات تشرين في العراق: مدركات الاحتجاج في البيئة الشيعية ومآلات الاجتماع السياسي، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد 8753-2617 في 6 أيار 2020، قطر، 37-36.

نتج عن سوء الخدمات، خصوصاً في صيف 2015 وما رافقه من انقطاع شبه تام للتيار الكهربائي، انطلاق التظاهرات في البصرة في مناطق معينة. وسقط خلالها أحد الشباب شهيداً وهو (منتظر الحلفي) بطلقة طائشة. لذا تحركت الأوضاع في بغداد وانطلقت تظاهرات 31 تموز 2015، التي دعا إليها النشطاء الشباب للتضامن مع متظاهري البصرة. كما حصل تأييد واسع لهذه الموجة من الاحتجاجات، خصوصاً من المرجعية الدينية في النجف، حيث كانت هناك عدة تصريحات في خطب الجمعة في محافظة كربلاء. كذلك حصل تطور في هذه الاحتجاجات من خلال العلاقة التي بُنيت بين النشطاء المدنيين وما كان يسمى آنذاك (التيار المدني) وبين التيار الصدري في إطار هذه الحركة، بالإضافة إلى مؤتمرات شبابية ونسوية وصناع الرأي من النخب، حيث قُدمت خلالها أوراق عمل وخلاصات. واستمرت هذه الموجة الاحتجاجية حتى موعد انتخابات مجلس النواب في 2018.

فيما رافق هذه الموجة الاحتجاجية تشديد أمني كبير، وذلك لمنع حدوث الاختراقات الأمنية، مما اعتبره بعض المتظاهرين تضييقاً على حقهم في التظاهر. ففي تظاهرة نظمت من قبل الناشطين أمام بوابة المنطقة الخضراء بتاريخ 17-11-2015، رفضت القوات الأمنية ذلك وأبعدت المتظاهرين بواسطة عجلات إلى خارج المنطقة الخضراء. وجرى احتجاز ثلاثة شباب (من بينهم الباحث) وأُطلق سراحهم لاحقاً بعد حملة تضامن واسعة، واعتذرت الحكومة عن ذلك. كما جرت مثل هذه الحالة بحق المتظاهرين في البصرة والناصرية والديوانية وبابل. ومن المفيد الإشارة إلى أن الحكومة أعلنت حملة للبحث عن الناشطين جلال الشحماني وواعي المنصوري، اللذين جرى اختطافهما آنذاك، كما تعرض صحافيون إلى عراقيل عند أداء عملهم.[14] وفي هذه السنة وحدها، خرجت 381 فعالية احتجاجية، وفق مسح إحصائي أجراه الباحث بالاعتماد على أخبار الاحتجاجات المنشورة في صحيفة طريق الشعب.

وفي طور هذه الفعاليات، كانت هناك وعود واسعة بتحقيق إصلاحات كبيرة، واختيار مسؤولين من التكنوقراط للعمل في الكابينة الحكومية، لكن حصل تلكؤ كبير في تنفيذ الإصلاحات التي أعلنتها الحكومة. حينها، صدر بيان من السيد مقتدى الصدر بالدعوة إلى الاعتصام أمام المنطقة الخضراء في 12 آذار 2016 للمطالبة بإكمال الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات وتشكيل حكومة تكنوقراط. واستمرت الاحتجاجات بعد أن جرى تذويب المطالب وعدم الاستجابة لها.

14 جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، دار سطور، العراق، 2017، ص350.

وكان من أبرز محطات الاحتجاج تشكيل تنسيقات لتوحيد الخطاب والشعارات بالتنسيق مع المركز، التي جرى الاستفادة منها لاحقاً في انتفاضة تشرين 2019، وكذلك تشكيل الأحزاب الناشئة.[15]

كان من الصعب إحصاء عدد المشاركين في الاحتجاجات الجماهيرية، بينما الملاحظ أن غالبيتهم من الشباب والفقراء، وانسحب ذلك إلى انتفاضة تشرين. لكن ما ميزها عن السابق هو أن جمهورها أكثر تنوعاً من الاحتجاجات السابقة، ومن أبرزهم النخب والمثقفون والنقابات والطالبات والطلبة. مع ملاحظة أن هذه الموجة رافقها قمع ملفت، وسجلت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية والمشاهد الحية التي بثت عبر كاميرات المحتجين سقوط مئات المحتجين بين شهيد وجريح. وكانت هناك مفاجأة كبيرة للمشاركة الواسعة للمرأة العراقية بصورة هادفة ومنظمة، كما حضرت إلى الساحات شابات عراقيات قدمن من مختلف دول العالم، ما شكل حافزاً لبقية النساء والشابات العراقيات. أما رجال العشائر فقد كان حضورهم متنوعاً، فكانت هناك سرادق في ساحة الاعتصام تحمل أسماء عشائر عراقية، وفي حين لم يشارك آخرون، كان هناك عدد من الشيوخ البارزين يتوسطون ويضغطون من أجل حقن الدماء.[16]

أما أبرز ما تميزت به هذه الاحتجاجات فكان:

- الخروج عن الهوية الضيقة إلى فكرة المواطنة.
- كسر حاجز الخوف ضد الماضي والنظر إلى المستقبل.
- رفع شعارات سياسية واضحة، ومنها (نريد وطن).
- المطالبة بصورة لا تقبل الشك بـ (التغيير).
- المطالبة باستقالة الحكومة وحل مجالس المحافظات وتغيير قانون الانتخابات.
- مساهمات جيدة من قبل جميع المحافظات، بما فيها غرب العراق وإقليم كردستان.

15 - فارس كمال نظمي، مجموعة باحثين، فقراء الشيعة وإعادة بناء الوطنية العراقية – مقاربة سيكولوجيا ثورة تشرين، مصدر سبق ذكره، ص103.
16 - علي طاهر الحمود، مصدر سبق ذكره، ص68-67.

- مساهمة متنوعة من قبل الفئات النقابية والطلابية والنسوية.
- دعم واسع من الشعب العراقي بكافة ألوانه مادياً ومعنوياً من الداخل والخارج.

وبينما كانت تلك الاحتجاجات قائمة، بدأ الشباب في التفكير بتشكيل أطر سياسية تدافع عن أهداف انتفاضة تشرين، لاستكمال مشوارهم في طريق التغيير. وعلى الرغم من محاولات إبعاد العمل الحزبي والأحزاب السياسية عن الحركة الشبابية، وعن تفكير الشباب العراقي، دون تمييز، كان هناك سعي لخلط الأوراق بصورة غير بريئة. فقد كان هناك دور بارز للحركات المدنية والأحزاب المعارضة التي مارست ضغوطاً كبيرة على المنظومة الحاكمة، وساهمت عملياً في إنضاج الوعي. [17]

ونشير إلى أن الاحتجاجات لم تتوقف بعد 2019، فقد جرى تنظيم 708 تظاهرة، و138 وقفة احتجاج، و68 اعتصام، و34 إضراب، و20 مسيرة احتجاجية، بمجموع (968 فعالية احتجاجية). أما في 2022، فقد خرجت 996 فعالية احتجاجية متنوعة الأشكال والمطالب والأساليب. وفي الستة أشهر الأولى من 2023، خرجت 541 فعالية احتجاجية متنوعة، وذلك وفق إحصائية أعدها الباحث بالاعتماد على أخبار الاحتجاجات التي تظهر على صفحات جريدة طريق الشعب.

ثالثاً: الأحزاب الناشئة

تشترك الأحزاب مدار البحث في أسباب نشأة كياناتها السياسية، فهي، بحسب قياداتها، تشكلت لتؤسس بديلاً سياسياً جديداً عن القوى التي تحكم البلاد في الوقت الحالي. بمعنى أنها قوى سياسية جديدة تعارض نهج الحكم تحت سقف الدستور والعملية السياسية. بينما تنظر القوى السياسية الأخرى التي عملت على الساحة السياسية بعد 2003 إلى هذه التشكيلات من ذات المنظار، وترى أنها تشكلت تحت سقف الدستور، وهي تستطيع أن تواكب العمل السياسي ضمن إطار الدستور الدائم.

17 - كاظم حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 105.

وكان سبب تشكيل حركة «نازل أخذ حقي» كحزب سياسي، كما يقول مؤسس الحركة في لقاء مع الباحث، «هو تحقيق مطالب احتجاجات تشرين 2019 وإجراء التغيير السياسي». فيما يرى حسين الغرابي، الأمين العام لحزب البيت الوطني، في لقاء آخر، أن «فقدان الناس الثقة بالأحزاب الحاكمة والعملية السياسية التي بنيت على أساس خاطئ، وغياب دور الأحزاب التي تتبنى المواطنة كنهج، والمعارضة السلمية كأسلوب، فرض على القوى الشبابية التي شاركت في الاحتجاجات وساهمت فيها بتأسيس أحزاب جديدة».

لقد جاء تشكيل الأحزاب الشبابية أو الانضمام للقوى السياسية الداعمة للانتفاضة بصورة متأخرة، مع وجود الكثير من العراقيل أمام تشكيل أحزاب شبابية، أبرزها توفير الأموال المقررة لتشكيل الحزب، وكذلك قانون الانتخابات الذي يحصر المنافسة بين القوى الماسكة بالسلطة.

أجرى الباحث لقاءات مع قيادات سياسية بارزة في المشهد السياسي، لغرض معرفة رأيهم بهذه التشكيلات الجديدة. ويفترض رائد فهمي، سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، عدم وجود عوامل مفتعلة تريد أن تؤثر على عملية بلورة حركات سياسية جديدة، والتأثير عليها والتسرب إلى داخلها وافتعال بعض الحركات والأهداف التي ليس للشباب علاقة بها. فيما ينظر رئيس تيار الحكمة، السيد عمار الحكيم، إلى هذه الكيانات بإيجابية، كونهم سيكونون جزءاً من التعقيدات. فحين ولج عدد من الشباب العمل السياسي، اكتشفوا حجم التعقيدات التي تكتنفه. وهناك اختلفت الحسابات، ولعل بعضهم لم يستطع المواصلة والبعض الآخر انسحب. فالعمل السياسي يحتاج إلى غطاءات وآليات، والآلية الطبيعية هي تشكيل الأحزاب.

أما موسى رحمة الله، الأمين العام لتيار الوعد، وهو أحد الأحزاب الناشئة، فلا يرى أي تميّز في هذه التجربة، على اعتبار أن الحركة الاحتجاجية أنتجت تجارب مماثلة، كما حدث في إسبانيا، حيث حقق حزب بوديموس (قادرون) نتائج انتخابية جيدة، واستطاع إزاحة الحكومة والمشاركة في تشكيل الحكومة الجديدة بعد التظاهرات الواسعة التي اندلعت في 2011. فيما يرى رائد معلك الصالحي، سكرتير المكتب السياسي لحركة امتداد، أن هدف تشكيل الأحزاب الناشئة هو تنظيم الأصوات المحتجة وتنفيذ مطالبها السياسية الواعدة، والاحتكام إلى الكفاءة والولاء للبلد في تشكيل الحكومات بعد الوصول إلى السلطة.

ويشير القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، سعدي أحمد بيرة، إلى وجود فرصة أمام الأحزاب الناشئة كي توحد صفوفها وتنزل إلى ساحة النشاط السياسي، وخصوصاً في البرلمان، لإثبات وجودها، خاصة وأنها منبثقة عن حراك جماهيري واسع. ومع ذلك، ليس بإمكان هذه القوى أن تجاري الأحزاب التقليدية الموجودة على الساحة السياسية في العراق، لوجود جذور تاريخية لها مع حضور جماهيري واسع.

"هناك نوعان من الأحزاب المنبثقة من تشرين؛ النوع الأول هو تشكيلات ظل للكتل السياسية والأحزاب الموجودة في الحكومة، وهذه الأحزاب لا يعول عليها، إنما هي معروفة للمتظاهرين. أما النوع الآخر فهي أحزاب انبثقت من شباب تشرين وشخصياتها معروفة لدى المحتجين، وهذه القوى هي المعول عليها في تحقيق الأهداف المنشودة للجماهير، وبقائها مرهون بالاستمرار على المسار ذاته الذي رسمته تشرين."[18] ويتفق في ذلك السيد الحكيم، حيث تحدث عن وجود قوى تقليدية ساهمت في تأسيس كيانات جديدة، من أجل الحصول على أصوات إضافية أو تشتيت أصوات القوى المنافسة وخلق المشاكل لها.

من الناحية العملية، تتشابه الأطر القانونية الداخلية للأحزاب السياسية الناشئة بعد 2019، كونها تستند إلى بنود قانون الأحزاب رقم 36 لسنة 2015. فالجميع لديها أنظمة داخلية دققتها دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في مفوضية الانتخابات قبل أن تُمنح إجازة التأسيس. لكن الاختلاف الوحيد يكمن في الصلاحيات الممنوحة للقيادة وآلية اتخاذ القرار؛ فجزء من هذه الأحزاب تناقش القضايا وتسمح بصورة كبيرة للرأي الآخر، فيما تتخذ أحزاب أخرى قراراتها دون الرجوع إلى رأي الأقلية، لذا حصلت عدة إشكاليات في هذا الجانب وصار هناك انسحابات وانشقاقات في صفوفها. لم يلزم القانون الأحزاب بضرورة أن يكون لها نظرية فكرية تستند إليها في عملها، لذا نجد أن العديد من الأحزاب الناشئة لا تستند إلى نظرية فكرية متكاملة بحد ذاتها، إنما على أهداف ومبادئ نظرية، وهذه لا ترتقي إلى أن تكون نظرية متكاملة. وفي هذا الصدد، يعرف رائد الصالحي، القيادي في حركة امتداد، حزبه بأنه لا يعترف أساساً بالأيديولوجيا، وهم مواطنون مدنيون وطنيون، والأيديولوجيا لديهم هي الوطن، وهم ليسوا قوميين أو طائفيين أو دينيين، ولا يتمسكون بقوالب فكرية معينة، وذلك حسب وصفه أثناء المقابلة.

18 - 22. علي شغاتي، حسين الغرابي: نحن في مرحلة بناء بديل سياسي عن القوى الحاكمة. جريدة طريق الشعب. https://www.tareeqashaab.com/index.php/sections/report/388-2021-01-31-20-18-12 في 8-2-2024

أما الاختلاف الوحيد فهو تيار الوعد الذي يتبنى الكينزية كنظرية اقتصادية. يتبين أن الأحزاب الناشئة التي تأسست خلال انتفاضة تشرين 2019 لم تعطي اهتماماً كبيراً لموضوع الفكر خلال فترة تأسيسها، إنما جاء التركيز على الحالة الموضوعية الآنية في فترة التأسيس، وهي لا تحمل فكراً متكاملاً ذو بعد نظري يجد الحلول لكافة مشاكل الحياة، إنما تستند إلى مبادئ وأهداف ذات مرتكزات فكرية.

فيما تتقارب هذه القوى بالمواقف بشكل كبير جداً، فهي ترفض الاحتلال والمحاصصة، وتعارض المنظومة الحاكمة وتسعى إلى تغييرها. كما تحترم المرأة وتجد لها مكاناً في العملية السياسية والحياة العلمية والاقتصادية وغيرها. وتنظر إلى النقابات ومنظمات المجتمع المدني كقوى فاعلة يجب أن تؤدي أدوارها المرسومة لها دون قيود أو شروط. ومع أنهم يتباينون في موقفهم من نسج العلاقة مع القوى التي لم تساهم في العملية السياسية، فإن حركة امتداد تضع كل الأحزاب السياسية الأخرى في خانة واحدة، بينما تميز بقية الأحزاب الحاكمة عن الأحزاب التي شاركت في العملية السياسية ولم يكن لها دور في منظومة المحاصصة. أما مسألة المساهمة في السلطة من عدمها، فإن الحركات تتفق على أنها تسعى إلى المساهمة في السلطة عن طريق الانتخابات، لكنها لا تدخر جهداً في المشاركة في أي احتجاج مطلبي يسهم في تحسين أوضاع الناس.

ففي استطلاع للرأي نشره الباحث في رسالته الموسومة «دور الأحزاب الناشئة في العملية السياسية العراقية بعد 2019»، يرى 54.56% من مجموع 689 من المساهمين في الاستبيان (الذين تتراوح أعمارهم بين 61-20 فأكثر، وتم اختيارهم بشكل عشوائي من مختلف شرائح المجتمع، ويمثل المتعلمون الحاصلون على شهادات جامعية من بكالوريوس إلى دكتوراه 87.81%، بينما كانت نسبة الإناث 32.80% مقابل 67.20% للذكور) أنه من المفيد أن تشارك الأحزاب الناشئة في التحالفات التي تشكل الحكومة. فيما يعاكس ذلك 43.08%، حيث يرون ضرورة أن تبقى الأحزاب الناشئة في جانب المعارضة السياسية ولا تشارك في تشكيل الحكومة. ويتبنى 47.46% فكرة وجود إمكانية لأن تكون الأحزاب الناشئة بديلاً عن الأحزاب التي عملت في الساحة قبل 2019، في حين يرى 74.16% ضرورة توحيد الأحزاب الناشئة في تحالف سياسي انتخابي. ويجد 51.52% من مجموعة الذين ساهموا في الاستبيان إمكانية أن تؤدي هذه الأحزاب دوراً في العملية السياسية في المستقبل.

رابعاً: الخاتمة والاستنتاجات

شكل غياب المعارضة السياسية السلمية لغاية 2019 استفحال ظاهرة التوافق السياسي غير السليم، مما أدى إلى غياب التنمية وفقدان الخدمات وسوء الوضع الاقتصادي وضعف البنى التحتية وانتشار ظاهرة البطالة وشيوع الفقر، وذلك بسبب أن القوى الحاكمة لم تلتفت إلى هذه الأمور، نتيجة لفقدان الرقابة البرلمانية من قبل مجلس النواب العراقي، إذ تشارك جميع كتلته النيابية في الحكومة. أدى هذا النمط إلى خروج التظاهرات الجماهيرية في مختلف المناطق، رافعة شعارات تطالب بالخدمات وتوفير الكهرباء وإيجاد فرص العمل. وتحولت هذه المطالب في أوقات معينة إلى شعارات سياسية طالبت بتغيير الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة بعد تعديل قانون الانتخابات. وبعد اشتداد وتيرة هذه التظاهرات، برزت إلى الساحة أحزاب سياسية جديدة كان لها دور متباين في العملية السياسية، من خلال انتهاج سياسة المعارضة السلمية في العمل السياسي الجماهيري وكذلك البرلماني. إذ لم تشارك كتلة امتداد البرلمانية في تشكيل الحكومة، وكذلك لم يشترك أعضاء مجالس المحافظات من القوى الناشئة في الحكومات المحلية، متبعة بذلك أسلوب المعارضة السياسية. بينما تمارس أيضاً القوى التي لم تحصل على تمثيل نيابي دور المعارضة من خلال الاحتجاجات والبرامج السياسية. وهذا الدور يمكن أن يؤدي بالعملية السياسية إلى السير بنهج سليم، حيث يمكن أن تتحول في المستقبل القريب إلى قوى سياسية تحكم وفق برنامج سياسي معين، بينما تعارض قوى سياسية أخرى وفق منهج سياسي محدد أيضاً. وهكذا تسير أغلب الأنظمة السياسية الديمقراطية في العالم.

الأمر الآخر، فإن تجربة هذه الأحزاب يمكن أن تتطور في ظل انقسام القوى الحاكمة، إذا عملت هذه الأحزاب وفق منهجية جديدة للوصول إلى أصوات ما يسمى بالفئة الصامتة. فحتى مع عصف الانشقاقات والاختلافات في صفوفها، وعدم نضج تجربتها التنظيمية وبقاء قاعدتها الجماهيرية على ما هو عليه، فضلاً عن عدم وضوح وجهتها الفكرية الأيديولوجية، يمكن لها أن تعيد إنتاج نفسها مرة جديدة بنهج مختلف.

- يمكن أن تسهم هذه الأحزاب في إصلاح العملية السياسية والحد من الفساد من خلال تجربة الرقابة الشعبية.
- إن أحزاب تشرين تمثل نفس الوسط الاجتماعي، مما يتطلب منها أن تنشط في أوساط أخرى تمثلها القوى الكبيرة، وأن تبحث عن عمقها الاجتماعي الذي يتسم بالثبات والاستقرار.
- هذه القوى لا تزال في حالة صيرورة، وينبغي أن ترسخ بنائها التنظيمي وتعزز تجربتها.
- يمكن أن تكون هذه الأحزاب بديلاً سياسياً عن القوى الحاكمة، في حال مارست سياسة برنامجية واضحة، وعملت على كسب المزيد من المصوتين لها.
- يُفضل أن تشكل الأحزاب الناشئة تحالفاً سياسياً واسعاً وفق رؤية برنامجية مشتركة مع القوى القريبة من مشروعها السياسي وفق رؤية ومنهج جديدين، مع أهمية أن لا تشترك في تحالفات تنتهج المحاصصة والتوافق سبيلاً في عملها.
- إن تعددية الأحزاب الناشئة وفق نفس المنهج والرؤية قد يطيل من أمد فرصة التغيير، لذا يمكن أن تدرس هذه الأحزاب فكرة دمج نفسها عبر التفكير بآليات ذلك بروح من المسؤولية.
- ضرورة أن تستكمل مساعيها لكشف الحقائق بشأن الانتهاكات الأمنية التي رافقت الحركة الاحتجاجية، وأن تنفذ مطالب المحتجين، وفي مقدمة ذلك محاسبة الفاسدين والكشف عنهم وإلغاء نهج المحاصصة.
- إن عدم حصول الأحزاب الناشئة على تمثيل مناسب في الانتخابات البرلمانية والمحلية لا يعني غياب دورها في الحياة السياسية العامة، وهو يحصل بخلاف حضورها السياسي والجماهيري في مختلف الميادين.
- هناك حاجة مُلحة إلى تقوية الأحزاب الناشئة لتنظيمها، وإيجاد نظريات فكرية تستند إليها، وأن تباشر العمل بين صفوف الجماهير، وحثهم على المساهمة الجادة في عملية التغيير، والحرص باستمرار على التفكير بأهمية الوصول للسلطة أو المساهمة فيها أو الضغط عليها.
- يتوجب ممارسة فعاليات سياسية وتقديم خطط وبرامج، تمكن الجمهور من اختيارها كبديل مناسب لمنظومة الحكم.

- ضرورة أن تهتم الأحزاب السياسية الناشئة بالحراك الاجتماعي والفعاليات الاحتجاجية، وتنويعها وتعزيز مطالبها السياسية الرامية إلى التغيير، وذلك في اختيار الشعارات المناسبة والأساليب الكفيلة بتحقيق الأهداف.
- تبرز الحاجة وبشكل ملح إلى أن تقوم دائرة التنظيمات السياسية والأحزاب السياسية بدور رقابي فعال على أموال الأحزاب السياسية، وأن يكون لديها تمكين حقيقي من تنفيذ القانون.
- ضرورة أن تجري تغييرات جدية في منظومة الحكم السياسية، من خلال ممارسة الدور الديمقراطي، وأن تجري تعديلات معينة في الدستور وقوانين الانتخابات والأحزاب، لتتمكن القوى السياسية الجديدة من أخذ زمام المبادرة في العملية السياسية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org